

منظور المسلمين بشأن المواقف الغربية تجاه الوحدة الإسلامية

لقد بقيت وحدة العالم الإسلامي مسألة بارزة في الفكر الإسلامي وذات اهتمام كبير بالنسبة للمسلمين منذ الانقسام الأول في نهاية عصر الخلفاء الراشدين. بالرغم من الاتفاق بين المسلمين على الحاجة إلى الوحدة، إلا أن هذا الأمر واجه تحديات جدية وخطيرة منذ أن انقسم المسلمون إلى أحزاب ومجموعات ضمن كيانات سياسية مختلفة، وأهمها هو الإمبراطورية العثمانية. لم تنجح المحاولات لاستعادة الخلافة، أو جمع الدول الإسلامية في منظمة دولية واحدة، أو حتى عقد أي اجتماع بين قادة الدول الإسلامية لمناقشة مسائل الوحدة الإسلامية، حتى حريق مسجد الأقصى في عام 1969. نظراً لأهمية الوحدة الإسلامية، التي أصبحت إيديولوجية يدافع عنها كثيراً من المفكرين الإسلاميين اليوم، فإن وجهات نظر المسلمين حول مواقف القوى الأجنبية تجاه هذه المسألة الحساسة كانت عاملاً مهماً في تشكيل الرأي الإسلامي. إن هذا الأمر تحديداً يتعلق بالغرب، الذي زاد عمق تفاعله مع العالم الإسلامي عن القوى الأجنبية الأخرى، سواء كانت مثل تلك التفاعلات أشكالاً من التعاون أو الصراع.

إن هذه المقالة تناقش تأثير آراء المسلمين حول المواقف الغربية تجاه الوحدة الإسلامية عن طريق تحليل أربعة مفاهيم للغرب في عقول كثير من المسلمين. إن هذه المفاهيم مرتبطة بمراحل هامة محددة في التفاعل التاريخي بين المسلمين والغرب. كانت المرحلة الأولى عبارة عن استغلال القوى الغربية للامتيازات الأجنبية الممنوحة من قبل الإمبراطورية العثمانية لمواطني دول أوروبية معينة، وكانت المرحلة الثانية عبارة عن الاستعمار الغربي لدول إسلامية ونشوء الرابطة الإسلامية استجابة لتحدي الاستعمارية وشقاق المسلمين، وكانت المرحلة الثالثة عبارة عن اتهام بأن القوى الاستعمارية الغربية كانت تحاول منع استعادة الخلافة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، والمرحلة الرابعة كانت عبارة عن اتهام بأن تلك القوى كانت تعيق التكامل الإقليمي للدول الإسلامية تحت الحكم الاستعماري وأن الغرب خلال الحرب الباردة منع تقارب الدول الإسلامية إلا إذا خدمت أهداف غربية. بالتالي، فإن

هذه المقالة تمثل بحثا إضافيا حول رؤية المسلمين العامة للغرب ومواقفه تجاه الوحدة الإسلامية بشكل خاص، العلاقات الإسلامية مع الغرب والوحدة السياسية الإسلامية.¹

إن التركيز على هذه المراحل وإدراكات الغرب السلبية الناتجة في عقول الكثير من المسلمين لا يعني أن المسلمين ليس لديهم آراء إيجابية للغرب. حتى قبل المرحلة الأولى، فإن كثيرا من المسلمين رأوا الغرب على أنه مثال للنهضة والتقدم. إن هذا الأمر ثابت في كتابات أوائل الطلبة الذين تم إرسالهم في منح دراسية للدراسة في الغرب في القرن التاسع عشر، مثل رفاة الطهطاوي وعلي مبارك. وجد طهطاوي أن "الدول الغربية وصلت إلى أعلى مستويات المهارة في العلوم الرياضية، الطبيعية والميتافيزيقية، أصولها وفروعها"، وأنهم "زخرت بمختلف أنواع المعرفة والأدب والتي لا ينكر أحد بأنها تحقق الدماثة الخلق وتزخر الهندسة المعمارية."² بعد عودته إلى مصر كان تواقا لترجمة هذه المعرفة إلى اللغة العربية من خلال مدرسة اللغات، والتي لعبت دورا بارزا في تطور حركة الترجمة والتعريب.³ أكد علي المبارك بأن مدينة باريس بالتحديد "كانت تتميز بالتقدم والعدد الكبير من المؤلفين. لقد كانت وجهة أناس كثيرين من أوروبا.. كان لديها مفكرين ممن انتشرت كتبهم في دول أخرى وخلصوا أنفسهم من ظلام الجهل وكانوا متميزين عن الآخرين بسبب ذلك."⁴ استمرت هذه الاستشراف مع كثير من الطلبة الذين كانوا في منحات دراسية حتى بعد بلورة رأي حاسم في الغرب في عقول الكثير من المسلمين، حسبما هو مبين على سبيل المثال في كتاب الأيام بقلم طه حسين. مع ذلك، فإن التركيز على الصور السلبية للغرب هو بداية لإعادة تقييم صحيح من قبل كل من المسلمين والغرب، حسبما هو مبين في الخاتمة. إن هذه الدراسة لا توحى بوجود تناقض محتوم بين وحدة المسلمين وأي علاقة إيجابية مع الغرب، ولكنها تضيف بعدا جديدا إلى تفسير المواقف - السلبية أو الإيجابية - للمسلمين تجاه الغرب اليوم. إن هذا الأمر يساعد أولئك المدافعين عن الحوار الثقافي بين المسلمين والغرب لتوجيه الانتباه نحو حساسية مسألة الوحدة بين المسلمين ومساعدة مثل ذلك الحوار على النجاح.

المرحلة الأولى: الامتيازات التجارية الأجنبية

تفكك الإمبراطورية العثمانية

نحو نهاية القرن الخامس عشر بدأ السلاطين العثمانيون بمنح دول أوروبية معينة امتيازات تجارية والتي كانت ممنوحة أصلا فقط إلى مواطني مدن إيطالية - مثل مدينة فينيسيا - والذين تاجروا مع مدن الإمبراطورية العثمانية. حصلت نابولي على هذه الامتيازات في عام 1498، و فرنسا في عام 1535 (ومرة أخرى في عام 1569)، بولندا في عام 1553، إنجلترا في عام 1580، و هولندا في عام 1612. في القرن الثامن عشر، تلقت دول أوروبية إضافية أيضا مثل تلك الامتيازات، وتشمل الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1718)، السويد (1736)، مملكة الصقليتين (1740)، توسكاني، هامبورغ و لوبيك (1747)، الدنمارك (1756)، بروسيا (1761)، و أسبانيا (1780). مع ذلك، بعد قرون عديدة من هذه الممارسة قام عدد من علماء الدين العثمانيين بمعارضة المنح المكثف للامتيازات التجارية إلى تجار غربيين. إن هذا الأمر لم يكن فقط بسبب أن هذه الامتيازات أصبحت تشكل عبئا ثقيلًا على الاقتصاد العثماني المتدهور وأداة لحماية الممارسات غير القانونية مثل تجارة العبيد البيض، ولكن أيضا بسبب زيادة في استخدام هذه الامتيازات كمبرر للتدخل الأجنبي في شؤون الإمبراطورية العثمانية والذي أثر سلبا على الوحدة الإقليمية والسكان. بعد منحهم الامتيازات الأجنبية، قامت الدول الغربية بإنشاء بعثات دبلوماسية ووكالات تجارية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. اشتملت مهمة هذه البعثات والوكالات وقت ضعف الإمبراطورية العثمانية على حماية أقليات دينية معينة. مثال على ذلك حدث في القرن التاسع عشر حول جبل لبنان عندما قامت فرنسا بحماية الكاثوليك المارونيين، بريطانيا الدروز، وروسيا المسيحيين الأرثوذكس، بالرغم من أنهم جميعهم كانوا مواطنين عثمانيين.

بالرغم من أن الامتيازات الأجنبية كانت نتيجة لعلاقات عثمانية-غربية مستريحة، إلا أنها لم تكن دلالة على خضوع الإمبراطورية العثمانية إلى الدول الغربية. لا يمكن لأحد أن يقول بأن الامتيازات الأجنبية من البداية كانت تعني أن تتيح للقوى الغربية الفرصة للتدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية والتحليل اللغوي التاريخي يفند وجهة النظر هذه. من حيث علم اللغة، فإن الكلمة العربية /امتيازات/ هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي "capitulations" والتي

تفترض وجود طرفين والذي يوجد بينهما علاقة غير متساوية يتم استغلالها من قبل الطرف الأقوى لتحقيق مصالحه على حساب الطرف الأضعف. يوحى المصطلح الإنجليزي بأن الدول الغربية كانت تستغل الدولة العثمانية التي منحت هذه الامتيازات إليهم. مع ذلك، فإن الكلمة التركية المرادفة للمصطلح الإنجليزي هي *أحننيم*، والمشتقة من اللغة الفارسية. إن هذا الوصف التركي لا يحمل أي دلالة على الطرف المانح للامتيازات أو التعهدات.

من الناحية التاريخية، قام التجار الأوروبيين بالسعي نحو تعهدات الأمن أو الحصانة من السلطات العثمانية عند الدخول إلى الدولة والسماح لهم بالبقاء لمدة سنة واحدة، بالرغم من أن التخلف في الإقامة لا يترتب عليه أية عواقب سلبية. بموجب تعهد الحصانة، فإن التجار الأوروبيين سوف يكونوا معفيين من كافة الضرائب العثمانية، ويشمل ذلك ضريبة الرأس على المقيمين غير المسلمين في الدولة، باستثناء الرسوم الجمركية. بالرغم من أن مدة التعهد سوف تنتهي عند وفاة السلطان الذي سبق أن منحه، إلا أنها من الناحية التقليدية تستمر في أن تكون سارية المفعول في عهد خلفائه. قام السلاطين فيما بعد بإضافة امتيازات إلى تعهدات الحصانة لتشمل وعود بالحماية. إن التعهد من شأنه منح امتيازات تجارية إلى مواطني الدول الأجنبية التي يمكنها الوصول إلى السلطان مقابل الالتزامات من قبل حكام تلك الدول بصداقة مع الإمبراطورية العثمانية، وحتى في بعض الأحيان الولاء والخضوع لها، حسبما هو مبين بشكل واضح في التعهد الذي أعطى التجار البريطانيون امتيازات أجنبية في عام 1580. لم يتم إصدار التعهد على شكل اتفاق بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية الساعية للحصول على امتيازات. لقد صدر من قبل السلطان العثماني (الشاه الإيراني كذلك فيما بعد) من أجل تشجيع وتأمين التجارة بين الإمبراطورية العثمانية والدولة المعنية وتحقيق الأهداف السياسية. كانت الامتيازات من أعمال السيادة، مبادرة تمت من قبل السلطان إلى حكام أوروبا الذين كانوا يتوددون إلى كرسي الحكم العثماني من أجل إنشاء علاقات رسمية مع الإمبراطورية العثمانية وضمان سلامة التجارة معها. بالتالي فإنه ليس مستغرباً أن السلاطين لم يعطوا أية تعهدات أو امتيازات إلى مواطني ألد أعدائها، الإمبراطوريتين الروسية والنمساوية، حتى بعد أنزلوا بالإمبراطورية العثمانية العديد من الهزائم العسكرية المذلة.

كانت الدول الأوروبية تواقّة إلى مثل تلك الامتيازات بسبب المنافسة القوية بينهم لاحتكار التجارة في موانئ البحر المتوسط الشرقي والرغبة في الحصول على مساندة الإمبراطورية العثمانية في صراعاتها ضد الأعداء. في القرنين السادس عشر والسابع عشر فإن المتابعة من قبل القوى الأوروبية الصاعدة (خاصة فرنسا، إنجلترا و هولندا) لمثل تلك التعهدات المكثفة لأسباب اقتصادية وإستراتيجية، بما في ذلك الرغبة في صداقة السلطان ودعمه ضد عدوهم المشترك، تحديداً السلالة الحاكمة في هابسبيرغ التي حكمت الإمبراطورية النمساوية ودول عديدة أخرى في أوروبا الغربية. أتاحت هذه الامتيازات للتجار الأوروبيين الأسواق الكبيرة والمستقرة للإمبراطورية العثمانية وكذلك الطريق البري إلى الشرق (خاصة فارس، الهند والصين). انعكس هذا التطور التجاري في رخاء الدول الأوروبية المعنية وزيادتهم في القوة التي ساعدتهم على تطويق البرتغاليين، الذين سبق لهم أن قاموا بإغلاق البحر الأحمر والخليج العربي واحتكروا التجارة مع دول الشرق عن طريق البحر حول رأس الرجاء الصالح.⁵ بشكل موجز، فإن الصورة السلبية للغرب في عقول الكثير من المسلمين كانت معززة من قبل سلوك الدول الغربية بشأن الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي مكن تلك الدول من تحقيق مكسب تجاري ضخم عن طريق إتاحة الأسواق العثمانية لمنفعتهم. مع ذلك، فإن هذه الدول أيضا سعت إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية عن طريق استغلال الامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم.

إن تفاعل المسلمين تجاه هذا السلوك الغربي يمكن فهمه في ضوء رأي المسلمين الإيجابي في الإمبراطورية العثمانية، التي وحدت تحت علمها جزءا كبيرا من مسلمي العالم. على سبيل المثال، أتباع الجماعة الصوفية السنوسية في شمال أفريقيا ظلوا على ولائهم للإمبراطورية العثمانية و تعاونوا مع ممثلي سلطتها.⁶ عندما قامت فرنسا بمهاجمة الجزائر في عام 1830، أعلن الحاكم الجزائري ولاءه للسلطان العثماني طالبا منه الدعم.⁷ خلال الـ 80 سنة التالية وصل لاجئين من الجزائر في المناطق العثمانية لتأمين حمايتهم.⁸ أعلن قادة الثورة العربية في مصر (1881-1882) ولاءهم وإخلاصهم للسلطان العثماني بالرغم من

رفضهم لتدخل الجيش العثماني في صراعهم مع الخديوي توفيق، المدعوم من قبل القوات البريطانية.⁹

بصرف النظر عن التحديات من قبل حكام دول معينة للسلطة العثمانية من الناحية السياسية والعسكرية - على سبيل المثال حاكم مصر، محمد علي باشا (1805-1848)، والذي هزم جيشه الجيش العثماني في آسيا الصغرى في عام 1839- إلا أنه لم ينسحب أي واحد من الإمبراطورية العثمانية أو سعى إلى الإطاحة بها، ولكن بدلا من ذلك سعوا إلى تعظيم سيطرتهم وحكمهم إلى الحد الأقصى داخلها.¹⁰

إن وجهة النظر الإيجابية هذه للإمبراطورية العثمانية تم تعزيزها عندما تبنى السلطان عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية كأساس لسياسة الدولة تجاه المسلمين.¹¹ أضاف إلى الدستور العثماني لعام 1876 صفته كخليفة للمسلمين و استخدم لقبه بشكل متكرر لدرجة أنه فاق في مكانته معظم سلفه - سلاطين آل - عثمان. سعى الشيخ جمال الدين الأفغاني إلى جمع مذهبي السنة والشيعة سويا وتوحيد المسلمين حول لواء الإمبراطورية العثمانية. نجح في التقليل من عداء دولة القاجار في فارس تجاه الإمبراطورية العثمانية بشكل كاف بحيث أن الشاه مظفر الدين وعددا من رجال الدين الشيعة لم يعترضوا على فكرة الرابطة الإسلامية تحت السلطان العثماني.¹² في ضوء هذا الولاء، فإن أي هجوم ضد الإمبراطورية العثمانية من شأنه أن ينطوي على معتد معاد. لعب الغرب هذا الدور العدائي مرتين خلال تلك الفترة، مرة عندما سعى إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية عن طريق استخدام بطاقة الأقليات الدينية مستفيدا من الامتيازات الأجنبية التي تم الحصول عليها من قبل تجار غربيين في الإمبراطورية العثمانية، والمرة الثانية عندما قام بتفكيك الإمبراطورية العثمانية من خلال استعمارية دول إسلامية كثيرة لم تكن خاضعة لحاكم الإمبراطورية العثمانية.